من لم ينطبق عليهم إصطلاح ابن حجر في كتاب تقريب التهذيب من الطبقة الرابعة والخامسة والسادسة (دراسة تطبيقية مقارنة)

Those to whom Ibn Hajar's term does not apply
In the book "Taqrib Al-Tahtheeb"
From the Rank , fifth and sixth classes
Comparative applied study

د. أحمد عبد الله عيد المخيال

قسم التفسير والحديث

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت

Ahmad A. Almekhyal

Associate Professor in the Department of Interpretation and Hadith

College of Sharia and Islamic Studies - Kuwait University

ahmed.almekhyal@ku.edu.kw

ملخص البحث

يدور موضوع البحث حول ملكة الاختصار التي تميّز بها ابن حجر في المؤلفات الحديثية؛ حيث اختصر كتاب تهذيب الكمال للمزي إلى كتاب تهذيب التهذيب، ومنه إلى كتاب تقريب التهذيب، الذي جاء فيه بطريقة مبتكرة أثبت فيها طبقة الراوي وتاريخ وفاته لبيان الاتصال من الانقطاع، مقيّدًا ذلك باصطلاحٍ ذكره في المقدمة؛ إلا بعض الرواة الذين خرجوا عن هذا القيد، فاحتاج الأمر إلى دراسة هذا الموضوع وبيان أسبابه.

يهدف البحث إلى أمرين، الأول: بيان موقف الحافظ ابن حجر من اصطلاحه في طبقات الرواة في تقريب التهذيب، والثاني: حصر الرواة الذين انطبق عليهم اصطلاح الحافظ ابن حجر في الطبقات الرابعة والخامسة والسادسة، وكذلك من لم ينطبق عليه الشرط، وما مبررات ذلك.

ويقوم البحث على استقراء كتاب تقريب التهذيب لابن حجر وتتبع رواة الطبقات الرابعة والخامسة والسادسة وكذلك السابعة والثامنة، ليقف الباحث على اثني عشر راوٍ خالف ابن حجر فيها اصطلاحه الذي اشترطه لنفسه في مقدمة كتابه التقريب لطبقات الرواة، وجاءت الدراسة استقرائية مقارنة؛ توصّل فيها الباحث من خلالها إلى عدّة نتائج من أبرزها:

اعتماد ابن حجر تصنيف الرواة في الطبقات على المعاصرة وتاريخ الوفاة بالإضافة إلى جانب الرواية من خلال الترتيب الذي وضعه، ولكن إذا تعارض تقسيمه للطبقات حسب الرواية في العلوّ والنزول مع اصطلاحه في تاريخ الوفاة، فإنه يقدّم الرواية ويعتمدها، ويجعل الراوي الذي كانت وفاته قبل المائة في الطبقات الرابعة أو الخامسة أو السادسة إذا نزلت روايته، ممّا يدلّ أنه لم يكن ناسيًا أو مخطئًا، وهذا القول أولى من تخطئة المؤلف مع إمامته وكثرة تصانيفه رحمه الله.

ويُعد هذا الموضوع أحد الموضوعات المهمة التي تخدم الباحثين في أبحاثهم وأطروحاتهم المتعلقة بكتاب تقريب التهذيب، حيثُ ينبغي تحرير مسائل الكتاب، ومنها قيد إدخال الرواة في الطبقة الرابعة أو الخامسة أو السادسة من عدمه.

ومن المؤمل أن تكون هذه الدراسة نافعة للمكتبة الحديثية والمتخصصين.

الكلمات المفتاحية: طبقات الرواة، ابن حجر، تقريب التهذيب.

Abstract:

The research revolves around the concept of concise terminologies employed by Ibn Hajar in his works on hadith literature. He condensed the book "Tahdhib al-Kamal" by al-Mizzi into "Tahdhib al-Tahdhib," and then further abbreviated it into "Taqrib al-Tahdhib." In this book, Ibn Hajar innovatively introduced the concept of connecting the chain of narrators by specifying the narrators' class and their date of death, as limited by the terminology he mentioned in the introduction. However, there were some narrators who deviated from these limitations, which necessitated a study on this topic and an explanation of its reasons.

The aim of this research is twofold. Firstly, to clarify Ibn Hajar's position regarding his terminology in classifying narrators in "Taqrib al-Tahdhib." Secondly, to identify the narrators who fit Ibn Hajar's terminology in the fourth, fifth, and sixth classes, as well as those who do not meet the criteria, along with the justifications for such cases.

The research is based on the analysis of Ibn Hajar's book "Taqrib al-Tahdhib" and tracing the narrators in the fourth, fifth, sixth, seventh, and eighth classes. The researcher identified twelve narrators who contradicted Ibn Hajar's terminology, which he had set for himself in the introduction of his book regarding the classification of narrators. The study adopts a comparative and analytical approach, leading to several key findings, including:

-Ibn Hajar's reliance on contemporaneity and the date of death in the classification of narrators, in addition to the aspect of narration through the order he established.

-If Ibn Hajar's division of classes based on narration contradicts the date of death, he prioritizes the narration and relies on it. He places a narrator whose death occurred before the age of one hundred in the fourth, fifth, or sixth class if their narration is included. This indicates that he was not forgetful or mistaken, which holds more weight than any potential mistakes made by the author, given his esteemed position and extensive writings.

This topic is considered significant as it serves researchers in their studies and theses related to the book "Taqrib al-Tahdhib." It is necessary to clarify the issues addressed in

the book, including whether to include narrators in the fourth, fifth, or sixth class.

It is expected that this study will be beneficial to the field of hadith literature and specialists.

Keywords: Narrators' Classes, Ibn Hajar, Taqrib al-Tahdhib.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد: فإنّ الله سبحانه وتعالى اختصّ دين الإسلام بخير نبيٍ الذي أَرسله للنّاس كافّة قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (سورة سبأ: آية ٢٨)، ولأجل ذلك أيّد الله نبيه بخير صحابةٍ ورفاق حملوا شريعة رب العالمين يبلغون شريعته خير بلاغ وينقلها كابرٌ عن كابرٍ؛ حفظًا من التغيير والتبديل قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (سورة الحجر: آية ٩)؛ ومن مظاهر حفظ الله لسنّة نبيه ﷺ نقد علماء الحديث رواة الحديث وإخضاعهم لمعايير الجرح والتعديل أحدِ علوم الرواة؛ وقد أجمع أهل العلم على اشتراط العدالة للراوي لقبول روايته، وسجّل النقّاد تفاصيل كلّ راوي من رواة الحديث، قال عبد الله بن المبارك: «الإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلاَ الإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ»(١)، وممّا ظهرت عنايتهم به تواريخ وفيات الرواة ومواليدهم، إذ هو من أهمّ الفنون الحديثية لمعرفة اتصال الإسناد وانقطاعه لضمان سلامته من الرواة المجاهيل، قال سفيان الثوري: «لمّا استعمل الرّواة الكذب، استعلمنا لهم التاريخ»(٢)، ومعرفة علم تاريخ الرواة علمٌ جليلٌ، لا يمكن الحكم على الأسانيد حكمًا صحيحًا إلا بمعرفته والعناية به، فظهرت المؤلفات فيه بصورة مستقلة، ثم ألحقها العلماء مع أحكام الجرح والتعديل، ومن خلال التطور الزمني للتصنيف في علم الجرح والتعديل ، نجد أنّ كتاب (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) للحافظ أبي الحجاج المزي نالَ الاهتمام والعناية الكبيرة، حتى تكاثرت فروعه ، فكان أحد تلك الفروع كتاب (تقريب التهذيب) لحافظ عصره، وإمام وقته أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني- رحمه الله- (ت: ٨٥٢ هـ)، الذي يُعدّ من أئمة الاستقراء التام في علم الرجال كما وصفه تلميذه الحافظ السخاوي(٣).

ولقد أبدع الحافظ ابن حجر في تأليف كتابه (تقريب التهذيب)، حيثُ يعد من أسهل كتب الرجال تناولًا، وأكثرها تداولًا، وأشدها اختصارًا، وأغزرها فائدة، وأتقنها أحكامًا حتى قال عنه الإمام السخاوي: «مختصرُه التقريب، وهو عجيب الوضع، يشتمل على رجال تهذيب الكمال،

(١) انظر: الجامع الصحيح، المقدمة، لمسلم: (١/ ١٥ ح٣٣).
(٢) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي: (١/ ٣٠١).
(٣) انظر: فتح المغيث، للسخاوي: (١/ ٧٥).

لا تزيد الترجمة على السطر، يشتمل على اسم الراوي وأشهر نسبه، وصفته مِنَ القبول وعدمه، وبيان طبقته، مع ضبط ما يحتاج إلى ضبطه مِنْ ذلك بالحروف»[١]، وانتهى من تأليف التقريب (سنة: ٨٢٧ هـ)، وهو ابن (٥٥ سنة) بعد نضوجه في هذا المضمار؛ ولم يزل يشتغل عليه حتى قبيل وفاته (سنة: ٨٥٠ هـ)[٢].

وقد هدَف فيه إلى تجريد الأسماء كما طُلب منه، وأضاف إلى ذلك ثلاثة أمور كما نصّ على ذلك في مقدمته، فأصبح محتوى الترجمة أربعة أمور: التعريف بالراوي وما يتعلق به، وحال الراوي جرحًا وتعديلًا والراجح فيه عنده، وسنة وفاة الراوي وطبقته حتى يتبيّن عصره الذي عاش فيه، ويظهر الاتصال والانقطاع، رموز من أخرج لذلك الراوي من أصحاب الكتب الستة[٣].

وجاء ابن حجر بطريقة مبتكرة في إثبات طبقة الراوي وتاريخ وفاته ليتبيّن الاتصال من الانقطاع، كما سيأتي في التمهيد، مقيّدًا هذه الطبقات باصطلاحٍ ذكره في المقدمة؛ إلا أن بعض الرواة خرجوا عن هذا القيد، فاحتاج الأمر إلى دراسة هذا الموضوع وبيان أسبابه.

أهميّة البحث: تظهر أهميّة هذا البحث في قيمة كتاب تقريب التهذيب واشتغال المختصين به والباحثين في أبحاثهم وأطروحاتهم، فينغي أن يحرر مسائل الكتاب، ومنها قيد إدخال الرواة في الطبقة الرابعة أو الخامسة أو السادسة من عدمه.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في نسبة الوهم والخطأ للحافظ ابن حجر في وصفه لبعض الرواة في طبقة مختلفة عمّا اصطلح عليه في مقدمته من بعض الباحثين، كما سيأتي في ترجمة إبراهيم النخعي حيث جعله ابن حجر في الطبقة الخامسة أنهم يكونون بعد المائة، والنخعي مات قبل المائة، فربما يأتي باحث ويطبّق اصطلاح ابن حجر فيقول: أنه مات سنة مائة واثنتين وتسعين؛ لأنه طبّق اصطلاح ابن حجر، ولم ينتبه إلى أن هذا الاصطلاح له استثناءات، وقد وجدتْ تراجم في تقريب التهذيب خرجت في ظاهرها عن القيد الذي ذكره ابن حجر في كتابه، وقد أشار إلى ذلك من حقّق الكتاب بأنه أخطأ ابن حجر فيها، فقال الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف رحمه

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي: (٢/ ٦٨٣).

(٢) انظر: ، ابن حجر العسقلاني مصنفاته، تأليف: شاكر محمود عبدالمنعم: (١/ ٣٠٨)، ومقدمة تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق محمد عوامة: (ص ٤، و ص ٣٦).

(٣) انظر: مقدمة تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق: طارق عوض الله بن محمد: (ص ٣٠).

اللّه: «وفيه أخطاء في تحديد طبقة بعض الرّواة»[١]، وقال د. شاكر ذيب فيّاض: «سأبيّن كيف فات الحافظ بيانهم، وكيف أنّه رحمه الله نسيَ شرطه الذي ألزم نفسه به»[٢]، وقال أبو الأشبال صغير: «وجدتُ في أصل الكتاب (١٥٢) ترجمة تقريبًا كتب الحافظ سنوات وفياتهم ناقصةٌ.. وهذا خطأ»[٣].

فكان ينبغي الوقوف على سبب تصرّف ابن حجر والداعي له في ذلك؛ فإنّه يستبعد أن يغفل ابن حجر في مثل هذا مع تحريره لكتابه، ومعرفته بمواليد الرواة ووفياتهم، وقد نصّ عليها في تهذيب التهذيب كما سيأتي في التراجم.

وممّا يظهر من واقع الرواة في تقريب التهذيب من خلال هذه الطبقات أن ابن حجر ذكر رواةً في بعض الطبقات لم يستقيم ذكرهم في الطبقة المذكور فيها مع الاصطلاح الذي ذكره، فكان من الواجب معرفة سبب إيراد ابن حجر ومعرفة المنهجية التي سار عليها في التحديد.

تساؤلات البحث:

تتلخص أسئلة البحث في الآتي:

١. ما عدد الرواة الذين خالف ابن حجر اصطلاحه في ذكر طبقات الرواة من أصحاب الطبقة الرابعة والخامسة والسادسة؟

٢. ما سبب مخالفة ابن حجر لاصطلاحه في تحديد طبقة بعض الرواة؟ وما الذي يترتب على ذلك؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى أمرين:

١. بيان موقف الحافظ ابن حجر من اصطلاحه في طبقات الرواة الذي جعله لنفسه في تقريب التهذيب.

٢. حصر الرواة الذين انطبق عليهم اصطلاح الحافظ ابن حجر في الطبقات الرابعة والخامسة والسادسة، وكذلك الذين لم ينطبق عليه الشرط، وما مبرر ذلك.

---

(١) تقريب التهذيب بتحقيقه (١/ ٤٦).

(٢) تنبيهات على بعض سنوات الوفيات في كتاب الحافظ ابن حجر: (ص٥٧).

(٣) انظر: تقريب التهذيب تحقيق أبي الأشبال صغير (ص٢٧).

حدود البحث:

تناولتُ دراسة الموضوع مقتصرًا على كتاب تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر في استخراج وصف الرواة الذين خالف فيهم اصطلاحه، في الطبقات الرابعة والخامسة والسادسة، وفحص الطبقة السابعة والثامنة، دون بقية الطبقات، وقارنتُ بين ما ذكره من الوفيات مع كتب الرجال لبيان أسباب ما ذكره، ولم أورد أو أناقش حكم ابن حجر على الراوي جرحًا وتعديلًا لعدم تعلق وفائدته في موضوع البحث.

منهج البحث:

سيتمّ الاعتماد على وسيلتين في هذه الدراسة، وهما:

١. منهج الاستقراء: حيثُ قمتُ باستقراء كتاب تقريب التهذيب لابن حجر وتتبع رواة الطبقة الرابعة والخامسة والسادسة وكذلك السابعة والثامنة، والوقوف على إحصاء وتعقيب حول ما ذهب إليه ابن حجر، وما يلتقي معه من أقوال النقّاد.

حيثُ أقوم بجمع الرواة الذين لم ينطبق عليهم اصطلاح ابن حجر في مكان واحدٍ، ثمّ أتأملها.

٢. منهج المقارنة: قمتُ بمقارنة حكم ابن حجر للراوي في الطبقة مع حكم النقاد الآخرين، وما ذكره في كتابه تهذيب التهذيب، بعد ذكر المعلومات التعريفيّة في ترجمة كلّ راوٍ، ووفاته من كلام ابن حجر، وبيان عصره من خلال شيوخه الذين روى عنهم.

وأقارن ما ذكره ابن حجر في الراوي ذاته في كتاب تهذيب التهذيب، وما ذكره الذهبي في كتاب الكاشف، مستنبطًا سبب عدم تقيّد ابن حجر في اصطلاحه، كما إنني أقارن في كلّ راوٍ من الرواة الذي خالف فيهم ابن حجر اصطلاحه مع راوٍ تُوفي في نفس السنة المذكور فيها الراوي، لكن فيمن أوردهم ابن حجر في الطبقة الثانية.

الدراسات السابقة:

من الدراسات المتعلقة في موضوع البحث التي وقفتُ عليها:

١. بحث: تنبيهات على بعض سنوات الوفيات في كتاب الحافظ ابن حجر العسقلاني تقريب التهذيب، تأليف: د. شاكر ذيب فياض، منشور في مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض.

تناول الباحث ما يتعلق بمخالفات ابن حجر في اصطلاحه واعتبرها وهمًا وخطئًا.

٢. بحث: الطبقة التاسعة في كتاب التقريب لابن حجر، ورواتها الذين لا يستقيم تطبيق قاعدته عليهم، د. عبد الله محمد دمفو، بحث منشور في العدد (٩٥) من مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، عام ١٤٣٥ هـ.

تناول الدكتور مخالفات ابن حجر في تطبيق اصطلاحه وبرر ذلك لكن دراسته كانت خاصة بالطبقة التاسعة فقط.

٣. بحث: الرواة من الطبقة الثالثة في تقريب التهذيب لابن حجر وقاعدته فيه عليهم، إعداد الطالب: عبدالمؤمن مهرهرة، ومجموعة من طلاب مرحلة الماجستير، بحث تكليفي في مرحلة الماجستير في جامعة الملك عبدالعزيز، بجدة، في المملكة العربية السعودية، في العام الجامعي ١٤٤٣- ١٤٤٤هـ، ولم يُنشر لكنه متداولًا مطبوعًا.

الجديد في البحث:

ممّا تقدّم من الدراسات السابقة لم أجد من تناول دراسة رواة الطبقة الرابعة والخامسة والسادسة ممّن خالف فيهم ابن حجر اصطلاحه في كتابه: تقريب التهذيب، إلا أن د. عبدالله دمفو أوصى في ختام بحثه بإكمال عمله والوقوف على نتائج وأجوبة بقوله: «ما زالت هناك جوانب تتعلق بطبقات الرواة في التقريب تحتاج إلى دراسة وبحث»، ولمّا كان من مقاصد التأليف؛ تكميل الناقص؛ عقدتُ العزم على إكمال ما شرع فيه الدكتور عبدالله دمفو والباحث مؤمن مهرهرة وزملائه، لا سيما وأن الطبقات الثلاث التي أدرسها ليست قريبة من المائة الأولى كحال الطبقة الثالثة، أو قريبة من المائة الثانية كحال الطبقة التاسعة. فلا يستبعد دخول من كان فيهما في المائة التي تليها، لقربها منها، لكنّ الإشكال فيمن كان في الطبقة الرابعة والخامسة والسادسة لبعدها قليلًا، إضافة إلى أنّ عملي يشمل ثلاث طبقات وليست طبقة واحدة. وأمّا الطبقة السابعة والثامنة فإني لم أجد راويًا خالف فيه ابن حجر اصطلاحه؛ وذلك لبعدهم عن المائة الأولى، بخلاف الطبقات الثالثة، ثم الرابعة والخامسة، والسادسة. والله أسأل أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من مقدمة تناولتُ ما ذكرته من أهميّة البحث ومشكلته، وأهدافه، وحدود البحث، ومنهجه، والدراسات السابقة، ثمّ جاءت خطة البحث في: تمهيد، وثلاث مطالب،

وخاتمة، على النحو الآتي:

تمهيد: مفهوم الطبقة لغة واصطلاحًا، وأهميته.

المطلب الأول: رواة الطبقة الرابعة ممن لم ينطبق عليهم اصطلاح ابن حجر.

المطلب الثاني: رواة الطبقة الخامسة ممن لم ينطبق عليهم اصطلاح ابن حجر.

المطلب الثالث: رواة الطبقة السادسة ممن لم ينطبق عليهم اصطلاح ابن حجر.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

تمهيد
مفهوم الطبقة لغة واصطلاحًا، وأهميته

تعريف الطبقة لغةً: غطاء كل شيء، والموافقة، والطّبَق من النّاس، ومن الجَرادِ: الكثير، أَو الجَماعَةُ، كالطِّبْق بالكَسْر. قال الأصمعي: الطِّبْق، بالكسْر: الجَماعةُ من النّاس. وقال ابن سِيدَه: الطَّبَق: الجماعَةُ من النَّاس يعدِلون جَماعةً مثلَهم[١]، وتطلق أيضًا على القرن من الزمان، قال الهروي: «قيل للقرن: طبق لأنهم طبق للأرض ثم ينقرضون، ويأتي طبق للأرض آخر، وكذلك طبقات الناس كل طبقة طبقت زمانها»[٢].

وأما الطبقة في عُرف المحدثين واستعمالاتهم على معاني متقاربة، وهي:

المعنى الأول: جماعة متعاصرون يشتركون في بعض الأوصاف والأحوال، كاشتراك الصحابة أو التابعين، وعليه ألفت كتب الطبقات المتقدمة مثل طبقات خليفة الخياط، وطبقات ابن سعد[٣].

المعنى الثاني: الأقران، كطبقة شيوخ البخاري، مثلًا، فهم متقاربون في السّن، ومشتركون في الشيوخ، وهو متكرر في كتب تواريخ المحدثين، وكتب الرجال والعلل.

المعنى الثالث: مراتب اتقان الأقران وحفظهم في شيخ من الشيوخ، مثل: تقسيم أصحاب الزهري وتفاوتهم في الحفظ والإتقان[٤].

أهميّة علم الطبقات: ممّا يتنبه له أنّ التأليف في الطبقات لا يتيسر إلا للكبار، كما قال المنذري: «مع أنه لا يصنف على الطبقات إلا الواثق بحفظه، فإن الغلط فيها يكثر»[٥].

---

(١) انظر: لسان العرب، لابن منظور: (٤/ ٢٦٣٧)، وتاج العروس، للزبيدي: (٢٦/ ٥٠).

(٢) تهذيب اللغة، للأزهري: (٩/ ٣١).

(٣) وجعل الذهبي في كتابه تاريخ الإسلام الطبقة الواحدة لا تزيد عن عشر سنين وهو عقد من الزمن. وهذا اعتبار عدم معرفة سنيّ وفيات الرواة المتقدمين على وجه الضبط والتعيين. انظر: الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام للدكتور بشار عواد، (ص٢٧٩. ص٣٢٤).

(٤) انظر: علم طبقات المحدثين أهميته وفائدته، لأسعد تيم: (ص٧- ص١٢).

(٥) التكملة لوفيات النقلة، للمنذري: (٤٢٦/١).

وتظهر فائدته أنّ تعيين طبقة الراوي الزمنية يهدف لتحديد بداية تحمّله للحديث ونهايته، وبداية أدائه ونهايته، ليُعلم شيوخه الذين أخذ عنهم، وتلاميذه الذين أخذوا عنه، فإنّ تاريخ الولادة والوفاة؛ تُطلب للدلالة التقريبية على طبقة الراوي ومعرفة شيوخه وتلاميذه، لذلك اهتمّ الحافظ ابن حجر بذكرها في مقدمة تقريب التهذيب وجعل رواة الكتب الستة على اثنتي عشرة طبقة وهي تغني عن ذكر شيوخ الراوي وتلاميذه إلا من لا يُؤمن لبسه، وبذلك يكون قد ذكر وفيات الرواة عن طريق التعريف بالعصر الذي عاشه، فقال: «ثم التعريف بعصر كلِّ راوٍ منهم، بحيث يكون قائمٌ مقام ما حذفته من ذِكر شيوخه والرواة عنه، إلا من لا يُؤمن لبسه. وباعتبار ما ذكرتُ: انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشر طبقة»، ثمّ ذكر تفصيل الطبقات بدأ بالطبقة الأولى وهم الصحابة، إلى الطبقة الثانية عشرة وهم صغار الآخذين عن تبع الأتباع كالترمذي، ثمّ قال: «وذكرتُ وفاة من عرفتُ سنة وفاته منهم، فإن كان من الأولى والثانية فهم قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات فهم بعد المائتين، ومن ندر عن ذلك بينتُه»[١]، وذكر تفصيل الطبقة الرابعة، أنها طبقة تلي الطبقة الوسطى من التابعين، وجُلّ روايتهم عن كبار التابعين؛ كالزهري، وقتادة، ثمّ الطبقة الخامسة، وهي الطبقة الصغرى منهم، الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السّماع من الصحابة؛ كالأعمش، ثمّ الطبقة السادسة، وهي طبقةٌ عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحدٌ من الصحابة؛ كابن جُريج[٢]، ويلاحظ أنّ ابن حجر بنى طبقاته على الرواية بحيث أنه قال: جُلّ روايته عن كبار التابعين، يعني على العلوّ والنزول في الأسانيد، ويدلّ كلامه أن طبقة التابعين من الثانية إلى السادسة.

وبذلك نعلم القيد الذي ذكره ابن حجر في تواريخ وفيات الرواة في كتابه، بحيث أنّه يحذف ذكر المئات غالبًا، ويقتصر على ما زاد عليها، كأن يكون توفّي سنة مائة وأربعين، فيقول: من الخامسة مات سنة أربعين، إلا أنه خالف هذا الاصطلاح في بعض الرواة؛ فأدخلهم في طبقة مختلفة عمّا قرره في المقدمة، وإن كان هذا لا يقدح في التزام ابن حجر باصطلاحه لأنه كما هو متقرر عند العلماء ومذكور في كتب الأصول أنّ القضية الكلية المنطبقة على جميع جزئياتها، لا يقدح في كليتها ولا يخرجها عنها تخلّف بعض الجزئيات لمعنى خاص، أو لوجود مانع من إعمالها، قال الشاطبي: «فإن الغالب الأكثري معتبر في الشريعة اعتبار العام القطعي؛ لأن المتخلفات الجزئية

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص٣٣). ط عوض الله.

(٢) انظر: المصدر السابق: (ص٣٢-٣٣). ط. عوض الله.

لا ينتظم منها كلي يعارض هذا الكلي الثابت، هذا شأن الكليات الاستقرائية... فالكلية في الاستقرائيات صحيحة، وإن تخلف عن مقتضاها بعض الجزئيات»[١]، لكنّ الأصل في الشرط أنه إذا وُضع في كتاب أن يُلتزم به، ويطرد في جميع ما يدخل تحته.

المطلب الأول: رواة الطبقة الرابعة ممن لم ينطبق عليهم اصطلاح ابن حجر.

تقدّم في التمهيد أنّ الحافظ ابن حجر ربط تاريخ وفاة الرواة بالطبقات الاثني عشر، وتبيّن عند التطبيق أنّ الرواة الذين وضعهم ابن حجر في الطبقة الرابعة على أربعة أقسام:

١. رواة حدّد طبقتهم، وذكر سنة وفاتهم فلم يُطبّق اصطلاحه عليهم، كحال: عاصم بن عمر بن قتادة الأوسي الأنصاري، قال فيه: «من الرابعة، مات بعد العشرين ومائة»[٢]، أو يذكر مقتلهم في وقعةٍ معينة، مثل: «الربيع بن خالد الضبي، من الرابعة، قتل في الجماجم»[٣].

٢. رواة حدد طبقتهم الرابعة، ولم يذكر سنة وفاتهم، وهم الأكثر عددًا، كحال: «رجاء بن أبي رجاء الباهلي البصري مقبول، من الرابعة»[٤].

٣. رواة حدد طبقتهم، وذكر اصطلاحه عليهم، وانطبق عليهم، كحال: «طارق بن عبد الرحمن بن القاسم القرشي حجازي، ثقة، من الرابعة، مات سنة تسع وعشرين»[٥]، وهم كثير.

٤. رواة طبّق اصطلاحه عليهم، وذكر طبقتهم، لكنه لم ينطبق عليهم، وعددهم تسعة رواة من الطبقة الرابعة، وهم مدار البحث في هذا المطلب، وذكر ابن حجر أن رواة هذه الطبقة يُعدّون من طبقة تلي الطبقة الوسطى من التابعين، وجُلّ روايتهم عن كبار التابعين؛ كالزهري، وقتادة، وذكر أنّ وفاة رواة هذه الطبقة بعد المائة.

الراوي الأول: الحسن بن الحسن بن علي، والد الذي قبله، من الرابعة، مات سنة سبع وتسعين، وله بضع وخمسون سنة، س.[٦]

---

(١) الموافقات، للشاطبي: (٢/ ٨٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص٣٧٩ ت٣٠٨٨). ط. عوض الله.

(٣) المصدر السابق: (ص ٢٤٥ ت١٨٩٧). ط. عوض الله.

(٤) المصدر السابق: (ص ٢٤٩ ت ١٩٣٢). ط. عوض الله.

(٥) المصدر السابق: (ص ٣٧١ ت ٣٠١٩). ط. عوض الله.

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص ١٧١ ت١٢٣٦). ط. عوض الله. أضاف المحققين الآخرين محمد عوامة وأبو الأشبال في الترجمة عبارة: [دون المائة].

ذكر ابن حجر أن الحسن بن الحسن تُوفي سنة سبع وتسعين، وذكر أنه من الطبقة الرابعة، ممن كانت وفاتهم بعد المائة هجري، وإذا ما طبقنا اصطلاحه، فيكون تاريخ وفاته سنة مائة وسبعة وتسعين، وهذا خلاف الواقع، فإنّ وفاته كانت سبعٍ وتسعين، ويؤيّد ذلك ما نصّ عليه ابن حجر في تهذيب التهذيب بقوله: «قلت: قرأت بخط الذهبي مات سنة سبعٍ وتسعين»(١)، ووافق ابن حجرُ الذهبيَّ كما يظهر من اعتماد ابن حجر على قوله(٢).

وقد روى الحسن عن: أبيه الْحَسَن بن عَلِيّ بْن أَبي طَالِب، وابن عمه عَبد الله بن جعفر بن أَبي طَالِب، وذكره مُحَمَّد بْن سعد في الطبقة الثالثة من أهل المدينة(٣)، روى له النسائي حديثا واحدا(٤)، عن عبد الله بن جعفر، عن علي في كلمات الفرج(٥).

وإذا ما نظرنا في العصر الذي عاش فيه الحسن بن الحسن، نجد أنّه ولد بعد سنة الأربعين، وكان وفاته مبكرةً مقارنةً برواة الطبقة الثانية الذي علتْ روايتهم، وامتدت أعمارهم، على سبيل المثال: سعد ابن إياس، أبو عمرو الشيباني الكوفي، قال فيه ابن حجر: «مخضرم من الثانية، مات سنة خمس أو ست وتسعين، وهو ابن عشرين ومائة سنة»(٦)، ويلاحظ أنه أدرك زمان النبي ﷺ ولم يره، وروى عن جملة من الصحابة، منهم جبلة بن حارثة الكلبي، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن أرقم، وعبد الله بن مسعود، وأبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري، وعلي بن أبي طالب، وغيرهم(٧).

الراوي الثاني: عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب العلوي، أبو هاشم بن الحنفية، من الرابعة، مات سنة تسع وتسعين بالشام، ع.(٨)

ذكر ابن حجر أن عبدالله بن محمد العلوي تُوفي سنة تسعٍ وتسعين، وذكر أنه من الطبقة الرابعة، ممن كانت وفاتهم بعد المائة هجري، وإذا ما طبقنا اصطلاحه، فيكون تاريخ وفاته سنة

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر: (٣/ ١٥٢).
(٢) وانظر: الكاشف، للذهبي: (١/ ٣٢٢ ت١٠٢١). وانظر: تاريخ الإسلام، له أيضًا: (٢/ ١٠٨١).
(٣) الطبقات الكبرى، لابن سعد: (٥/ ٣١٩).
(٤) السنن الكبرى، للنسائي، كتاب عمل اليوم والليلة، ما يقول عند الكرب إذا نزل به، (ح ١٠٤٠٤).
(٥) تهذيب الكمال، للمزي: (٦/ ٨٩).
(٦) التقريب، لابن حجر: (ص ٢٨٦ ت٢٢٤٦).
(٧) تهذيب الكمال، للمزي: (١٠/ ٢٥٩).
(٨) التقريب، لابن حجر: (ت٣٦١٨ ص٤٤١) ط. عوض الله. أضاف المحققين الآخرين محمد عوامة وأبو الأشبال في الترجمة عبارة: [دون المائة].

مائة وتسعٍ وتسعين، وهذا خلاف الواقع، فإنّ وفاته كانت تسعٍ وتسعين، وابن حجر ذكر في تهذيب التهذيب أنّ وفاته في خلافة أبي جعفر(١)، وخلافة أبي جعفر كان من السنة الخمسة والتسعين هجري، إلى سنة مائة وثمانية وخمسين، ويؤيّد ذلك ما ذكره الذهبي في الكاشف بأنه تُوفي سنة ثمانٍ وتسعين(٢)، وما ذكره قبلهما المزي في تهذيب الكمال نقلًا عن أبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي حسان الزيادي، وغير واحد، أنه مات سنة ثمان وتسعين، وقال الهيثم بن عدي، عن عبد الله بن عياش الهمداني: مات سنة تسع وتسعين(٣)، وقد اقتصرت روايته عن أبيه محمد بن الحنفية، وصهرٍ له.

وإذا ما نظرنا في العصر الذي عاش فيه عبد الله بن الحنفيّة، نجد أن روايته نزلت، وذكر الذهبي: أنه مات كهلًا(٤)، مقارنةً برواة الطبقة الثانية الذي علتْ أسانيدهم، واتسعت روايتهم، على سبيل المثال: عبد الرحمن بن أبي بكرة نفيع ابن الحارث الثقفي البصري، من الثانية، مات سنة ست وتسعين ع(٥)، الذي يعتبر أول مولود ولد في الإسلام بالبصرة(٦)،وروى عن عدد من الصحابة منهم: عبد الله بن عمرو بن العاص، وعلي بن أبي طالب، وأبيه أبي بكرة، وروى عنه العلماء(٧).

الراوي الثالث: عبد الله بن مسافع بن عبد الله بن شيبة بن عثمان العبدري، المكي، الحَجَّبي، من الرابعة، مات سنة تسع وتسعين، بالشام د س(٨).

ذكر ابن حجر أن عبدالله بن مسافع تُوفي سنة تسع وتسعين، وذكر أنه من الطبقة الرابعة، ممن كانت وفاتهم بعد المائة هجري، وإذا ما طبقنا اصطلاحه، فيكون تاريخ وفاته سنة مائة وتسعة وتسعين، وهذا خلاف الواقع، فإنّ وفاته كانت تسعٍ وتسعين، ويؤيّد ذلك ما نصّ عليه ابن حجر

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر: (٧/ ٢٧٣).
وانظر: السنن، لأبي داود (ح ١٢٣٤)، والسنن الكبرى، للنسائي: (ح ١٥٨٤).
(٢) الكاشف، للذهبي: (١/ ٥٩٥ ت ٢٩٦٢).
(٣) تهذيب الكمال، للمزي: (١٦/ ٨٥). وانظر: التاريخ، لخليفة بن خياط: (رقم: ٣١٦).
(٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي: (٤/ ١٣٠).
(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص ٤٦٨ ت٣٨٤٠).
(٦) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد: (٧/ ١٩٠).
(٧) تهذيب الكمال، للمزي: (١٧/ ٦).
(٨) التقريب، لابن حجر: (ت٣٦٣٦ ص ٤٤٤). ط عوض الله. أضاف المحققين الآخرين محمد عوامة وأبو الأشبال في الترجمة عبارة: [دون المائة].

في تهذيب التهذيب بقوله: «مات مرابطًا سنة تسع وتسعين بالشام»[١]، وهذا يتفق إلى حدٍ ما مع ما ذكره الذهبي في الكاشف من سنة وفاته أنها سنة ثمانٍ وتسعين[٢]، وما ذكره قبلهما المزي في تهذيب الكمال أنه مات مرابطًا بدابق من أرض الشام[٣].

وقد اقتصرت رواية عبدِالله بن مسافع عن: عقبة بن محمد بن الحارث، ومصعب بن عثمان بن شيبة فقط، وله حديثٌ واحد في السنن[٤].

وإذا ما نظرنا في العصر الذي عاش فيه عبد الله بن المسافع، نجد أن روايته نزلت، مقارنةً برواة الطبقة الثانية الذي علتْ أسانيدهم، واتسعت روايتهم، على سبيل المثال: معاوية ابن سَبرة السُوائي، أبو العُبَيْدَين، من الثانية مات سنة ثمان وتسعين[٥]، وكان من أصحاب عبد الله بن مسعود[٦]، له رواية عنه، أخرجها البخاري في الأدب المفرد[٧].

الراوي الرابع: عبد العزيز بن مروان بن الحكم، أبو الأصبغ، أخو الخليفة عبد الملك، وهو والد عمر، أَمَّره أبوه على مصر، فأقام بها أكثر من عشرين سنة، من الرابعة، مات بعد الثمانين، د [٨].

ذكر ابن حجر أن عبدالعزيز بن مروان تُوفي بعد سنة الثمانين، وذكر أنه من الطبقة الرابعة، ممن كانت وفاتهم بعد المائة هجري، وإذا ما طبقنا اصطلاحه، فيكون تاريخ وفاته بعد سنة مائة والثمانين، وهذا خلاف الواقع، فإنّ وفاته كانت بعد سنة الثمانين، ويؤيّد ذلك ما نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب[٩] عن ابن يونس أنه قال: تُوفي بمصر سنة ستٍ وثمانين[١٠]، وقال ابن سعد:

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر: (٧/ ٢٩٠).

(٢) وانظر: الكاشف، للذهبي: (١/ ٥٩٧ ت٢٩٧٨).

(٣) تهذيب الكمال، للمزي: (١٦/ ١١٩). وانظر: معجم البلدان، لياقوت: (٢/ ٥١٤).

(٤) انظر: تهذيب الكمال، للمزي: (١٦/ ١١٩). تهذيب التهذيب، لابن حجر: (٧/ ٢٩٠). وحديثه أخرجه أبو داود في سننه: (ح ١٠٣٣)، والنسائي في السنن: (ح١٢٥١).

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص ٨٠٣ ت ٦٨٠٤).

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: (٨ /٣٨٧ ت ١٧٣١). وقال ابن سعد: «وكان عبد الله بن مسعود يقربه ويدنيه، وكان قليل الحديث». الطبقات الكبرى، لابن سعد: (٦ / ١٩٣).

(٧) الأدب المفرد، للبخاري، باب المبذّرين: (ح ٤٤٤). وانظر: تهذيب الكمال، للمزي: (٢٨/ ١٧٤)، والثقات، لابن حبان: (٥/ ٤١٣).

(٨) التقريب، لابن حجر: (ت ٤١٤٩ ص ٥٠٦). ط عوض الله. أضاف المحققين الآخرين محمد عوامة وأبو الأشبال في الترجمة عبارة: [دون المائة].

(٩) تهذيب التهذيب، لابن حجر: (٨/ ٢٥٠).

(١٠) تاريخ دمشق، لابن عساكر: (٣٦/ ٣٥٠- ٣٥١). ذكر الذهبي في تاريخ الإسلام: (٢/ ٩٦٩)، بأن قول يعقوب بن

«سنة خمسٍ»[١]، وقول خليفة بن خياط: «مات سنة اثنتين وثمانين»، وقال مرة: «سنة أربعٍ»[٢]، ويلتقي مع ما رجّحه الذهبي في الكاشف بأنه تُوفي سنة خمسٍ وثمانين[٣]، روى عن: عبدالله بن الزبير، أبي هريرة، وغيرهما، واقتصرت رواية عبدالعزيز بن مروان في سنن أبي داود بحديثٍ واحدٍ[٤]. وإذا ما نظرنا في العصر الذي عاش فيه عبد العزيز بن مروان، نجد أن روايته نزلت، مقارنةً برواة الطبقة الثانية الذين اتسعت روايتهم، وعلت أسانيدهم على سبيل المثال: زِرّ بن حُبيش بن حُباشة، الأسدي، جليل مخضرم من الثانية مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وثمانين، وهو ابن مائة وسبع وعشرين سنة، ع[٥]، قال المزي: «مخضرم أدرك الجاهلية»، وعُمّر كما تقدّم، وروايته عن كبار الصحابة، مخرجةٌ في الكتب الستة، فروى عن أبي بن كعب، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن مسعود، وأبي ذر الغفاري، وعائشة أم المؤمنين، وغيرهم، وذكره محمد بن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة[٦].

الراوي الخامس: عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أبو الوليد المدني، ثم الدمشقي، كان طالِبَ علم قبل الخلافة، ثم اشتغل بها، فتغير حاله، ملك ثلاث عشرة سنة استقلالا، وقبلها منازعا لابن الزبير تسع سنين، من الرابعة، ومات سنة ست وثمانين، في شوال، وقد جاوز الستين، بخ[٧].

ذكر ابن حجر أن عبدالملك بن مروان تُوفي سنة ستٍ وثمانين، وأنه من الطبقة الرابعة، ممن كانت وفاتهم بعد المائة هجري، وإذا ما طبقنا اصطلاحه، فيكون تاريخ وفاته سنة مائة وستٍ

سفيان الفسوي أن عبدالعزيز بن مروان توفي في ست وثمانين بأنّ ذلك وهم وغلط، وقال: «وكأنّ هذا وهم، والصحيح قول الجماعة».

(١) الطبقات الكبرى، لابن سعد: (٧/ ٢٣٣). وانظر: (٥/ ٢٣٦). وكذا أرّخ وفاته سنة خمسٍ وثمانين سعيد بن عُفير، وأبو حسّان الزِّيادي تاريخ الإسلام، للذهبي: (٢/ ٩٦٩)، والطبري في تاريخ الطبري: (٦/ ٤١٣)، وابن زبر الربعي. انظر: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: (١/ ٢١١). ذكره محمد بن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة. (طبقاته: ٥/٢٣٦).

(٢) الطبقات، لخليفة: (ص ٢٤٠- ٢٤١). والتاريخ، له أيضًا: (ص٢٨٩، ص٢٩٧).

(٣) الكاشف، للذهبي: (١/ ٦٥٨ ت ٣٤٠٩)، وانظر: سير أعلام النبلاء، له أيضًا: (٤/٢٥١).

(٤) السنن، أبي داود، كتاب الجهاد، باب في الجُرأة والجبن (ح٢٥١١). وانظر: تهذيب الكمال، للمزي: (١٨/ ٢٠١). والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: (٥/ ٣٩٣ ت ١٨٢٧).

(٥) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص ٢٥٩ ت٢٠١٩).

(٦) انظر: تهذيب الكمال، للمزي: (٩/ ٣٣٩)، والطبقات، لابن سعد: (٦ / ١٠٥).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ت٤٢٤١ ص٥١٦). ط عوض الله. أضاف المحققين الآخرين محمد عوامة وأبو الأشبال في الترجمة عبارة: [دون المائة].

وثمانين، وهذا خلاف الواقع، فإنّ وفاته كانت سنة ستٍ وثمانين، ويؤيّد ذلك ما نصّ عليه ابن حجر في تهذيب التهذيب بقوله: «مات في شوال سنة ستٍ وثمانين»(١)، ويتفق ذلك ما ذكره الذهبي أنه ولد سنة ثلاثٍ وعشرين، وعاش إحدى وستين سنة(٢)، وقال ابن سعد: «مات يوم الأربعاء النصف من شوال سنة ست وثمانين»(٣)، وقال أبو معشر المدني: «وتوفي يوم الخميس النصف من شوال سنة ست وثمانين»(٤)، روى عبدُ الملك عن جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعن أبيه، وأبي هريرة وأم سلمة، وغيرهم، وأخرج حديثه البخاري في الأدب المفرد(٥).

وإذا ما نظرنا في العصر الذي عاش فيه عبد الملك بن مروان، سنجد أن روايته نزلت، حيثُ إنه اشتغل بالخلافة عن الرواية، ومات في مطلع عمر الستين، وكان قليل الحديث(٦)، مقارنةً برواة الطبقة الثانية الذي علتْ أسانيدهم، واتسعت روايتهم، على سبيل المثال: الأسود بن هلال المحاربي، أبو سلّام الكوفي، مخضرم جليل من الثانية، مات سنة أربع وثمانين، خ م د س(٧)، وصفه ابن حجر بأنه مخضرم وأدرك النبي ﷺ، روى عن: ثعلبة بن زهدم، وعبد الله بن مسعود، وعمر بن الخطاب، ومعاذ بن جبل، والمغيرة بن شعبة، وأبي هريرة رضي الله عنهم، فروايته عن كبار الصحابة، أخرجها البخاري ومسلم في الصحيحين(٨).

الراوي السادس: عُقبة بن عبد الغافر الأزدي، العَوْذي، أبو نهار البصري، ثقة، من الرابعة، قديم الموت، مات سنة ثلاث وثمانين، خ م س(٩).

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر: (٨/ ٤٤١).

(٢) تاريخ الإسلام، للذهبي: (٢/ ٩٧٦).

(٣) الطبقات، لابن سعد: (٥/ ٢٢٤). وذكره محمد بن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة، وذكره ابن سميع في الطبقة الثالثة.

(٤) انظر: تهذيب الكمال، للمزي: (٤٠٩/١٨).

(٥) الأدب المفرد، للبخاري، باب: كيف يكتب صدر الكتاب؟، (ح ١١١٩).

(٦) الطبقات، لابن سعد: (٥/ ٢٢٤).

(٧) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص ٩٠ ت ٥١٣). ط. طارق عوض الله.

(٨) تهذيب الكمال، للمزي: (٣/ ٢٣٣).

(٩) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص٥٦٧ ت ٤٦٧٨)، ط عوض الله. أضاف المحققين الآخرين محمد عوامة وأبو الأشبال في الترجمة عبارة: [قبل المائة].

ذكر ابن حجر أن عُقبة بن عبدالغافر تُوفي سنة ثلاثٍ وثمانين، وأنه من الطبقة الرابعة، ممن كانت وفاتهم بعد المائة هجري، وإذا ما طبقنا اصطلاحه، فيكون تاريخ وفاته سنة مائة وثلاث وثمانين، وهذا خلاف الواقع، فإنّ وفاته كانت سنة ثلاثٍ وثمانين، ويؤيّد ذلك ما نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب من قول خليفة بن خياط: قتل يوم الزاوية سنة اثنين وثمانين[١]، وقول يحيى بن سعيد: قتل في الجماجم سنة ثلاث وثمانين[٢]، ويتفق ذلك ما ذكره الذهبي أنه قُتل في الجماجم[٣]، وقال يحيى بن سعيد القطان: قتل في الجماجم سنة ثلاث وثمانين[٤]، وقد روى عُقبة بن عبدالغفار عن: أبي سعيد الخدري، وعبد الله بن مغفل المزني، وأبي أمامة الباهلي، وأخرج حديثه البخاري ومسلم والنسائي[٥].

وإذا ما نظرنا في العصر الذي عاش فيه عُقبة بن عبد الغافر، وقد نصّ ابن حجر على أنه قديم الموت، ونجد أن روايته نزلت، مقارنةً برواة الطبقة الثانية الذي علتْ أسانيدهم، واتسعت روايتهم، على سبيل المثال: عبد الرحمن ابن أبي ليلى الأنصاري المدني ثم الكوفي، من الثانية، مات بوقعة الجماجم، سنة ثلاث وثمانين قيل إنه غرق ع[٦]، وروى عن كبار الصحابة، مثل: أبي بن كعب، وأسيد بن حضير، وأنس بن مالك، والبراء بن عازب، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وأبي ذر الغفاري، وأبي سعيد الخدري، وغيرهم[٧]، وروايته مخرجةٌ في الكتب الستة، فحُقّ أن تُوصف روايته عن الصحابة، وأنه من كبار التابعين، بخلاف عقبة بن عبد الغافر الذي تقدّم، فإنه اتفق معه في سنة الوفاة لكنّ رواية ابن أبي ليلى عالية.

الراوي السابع: مالك بن الحارث السُّلمي، الرَّقي، ويقال: الكوفي، من الرابعة مات سنة أربع وتسعين، بخ م د س[٨].

---

(١) الطبقات، لخليفة: (ص ٢٠٥)، والتاريخ، له أيضًا: (ص ٢٨٦).

(٢) التاريخ الأوسط، للبخاري: (٢/٩٨١)، والتاريخ الكبير له: (٦/ ٤٣٢)، وهو قول ابن أبي شيبة، وعمرو بن علي كما في رجال صحيح البخاري، للكلاباذي: (٢/ ٥٦٤). وانظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر: (٩/ ٢٢٨).

(٣) الكاشف، للذهبي: (٢/ ٢٩ ت ٣٨٤٣).

(٤) التاريخ الكبير، للبخاري: (٦/٤٣٢ ت ٢٨٩٠).

(٥) تهذيب الكمال، للمزي: (٢٠/ ٢١٠)، وانظر: الثقات، لابن حبان: (٥/ ٢٢٤ ت ٤٦١٢).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص ٤٩٠ ت ٤٠١٩). ط. عوض الله.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي: (١٧/ ٣٧٣).

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص ٧٦٨ ت٦٤٧٠). ط عوض الله. أضاف المحققين الآخرين محمد عوامة وأبو الأشبال في الترجمة عبارة: [قبل المائة].

ذكر ابن حجر أن مالك بن الحارث تُوفي سنة أربعٍ وتسعين، وأنه من الطبقة الرابعة، ممن كانت وفاتهم بعد المائة هجري، وإذا ما طبقنا اصطلاحه، فيكون تاريخ وفاته سنة مائة وأربعٍ وتسعين، وهذا خلاف الواقع، فإنّ وفاته كانت سنة أربعٍ وتسعين، ويؤيّد ذلك ما نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب عن عمرو بن علي أنه قال: «مات سنة أربع وتسعين»(١)، ويتفق مع ما ذكره الذهبي في الكاشف حيث قال: «مات سنة أربعٍ وتسعين»(٢)، وقد روى مالك بن الحارث عن عبد الله بن عباس، وعبد الرحمن بن يزيد النخعي، وأبي الأحوص، وأبي سعيد الخدري ، وأخرج حديثه البخاري في الأدب المفرد، ومسلم، وأبو داود والنسائي(٣).

وإذا ما نظرنا في العصر الذي عاش فيه مالك بن الحارث، نجد أن روايته نزلت، حيثُ إنه روى عن عدد قليل من الصحابة، ولا يعتبر من كبار التابعين، مقارنةً برواة الطبقة الثانية الذي علتْ أسانيدهم، واتسعت روايتهم، على سبيل المثال: مُطرف بن عبد الله ابن الشِخّير، العامري، أبو عبد الله البصري، من الثانية، مات سنة خمس وتسعين(٤)، وروى عن كبار الصحابة، مثل: أبي بن كعب، وعبد الله بن معقل المزني، وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، وعمار بن ياسر، وعمران بن حصين، وعياض بن حمار، وعائشة أم المؤمنين، وغيرهم، وذكره محمد بن سعد في الطبقة الثانية من أهل البصرة(٥)، وروايته مخرجةٌ في الكتب الستة، فحُقّ أن تُوصف روايته عن الصحابة، وأنه من كبار التابعين، بخلاف مالك بن الحارث الذي تقدّم، فإنه اتفق معه في سنة الوفاة.

الراوي الثامن: أبو العالية البَراء، بالتشديد، البصري، اسمه زياد، وقيل: كلثوم، وقيل: أُذَيْنة، وقيل: ابنُ أذينة، من الرابعة، مات في شوال سنة تسعين، خ م س(٦).

ذكر ابن حجر أن أبا العالية تُوفي سنة تسعين، وأنه من الطبقة الرابعة، ممن كانت وفاتهم بعد المائة هجري، وإذا ما طبقنا اصطلاحه، فيكون تاريخ وفاته سنة مائة وتسعين، وهذا خلاف الواقع، فإنّ وفاته كانت سنة تسعين، ويؤيّد ذلك ما نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب عن

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر: (١٢/ ٥٠٤). وانظر: رجال صحيح مسلم، لابن منجويه: (٢/ ٢٢٠ ت١٥٤٣).

(٢) الكاشف، للذهبي: (٢/ ٢٣٤ ت ٥٢٤٤).

(٣) تهذيب الكمال، للمزي: (٢٧/ ١٢٩).

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص٧٩٧ ت ٦٧٥١).

(٥) تهذيب الكمال، للمزي: (٦٧/٢٨). وانظر: الطبقات، لابن سعد: (٧/ ١٤١ -١٤٢).

(٦) التقريب، لابن حجر: (ت ٨٢٥٩ ص ٩٨٣). ط عوض الله. أضاف المحققين الآخرين محمد عوامة وأبو الأشبال في الترجمة عبارة: [قبل المائة].

ابن حبان أنه قال: مات يوم الاثنين في شوال سنة تسعين[١]، وسكت الذهبي في الكاشف عن ذكر تاريخ وفاته[٢]، لكنه ذكر وفاته في ميزان الاعتدال، وقال: «مات سنة تسعين»[٣]، روى أبو العالية عن: أنس بن مالك، وطلق بن حبيب، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن الصامت، وعبد الله بن صفوان، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وأبي برزة الأسلمي، وروى له البخاري، ومسلم، والنسائي[٤]. وقال فيه ابن سعد: «كان قليل الحديث»[٥].

وإذا ما نظرنا في العصر الذي عاش فيه أبو العالية، نجد أن روايته نزلت، حيثُ إنه روى عن عدد قليل من الصحابة، ولا يعتبر من كبار التابعين، مقارنةً برواة الطبقة الثانية الذي علتْ أسانيدهم، واتسعت روايتهم، على سبيل المثال: رُفَيع بن مِهران، أبو العالية الرِّياحي، ذكر ابن حجر أنه مات سنة تسعين، وجعله من الطبقة الثانية[٦]؛ نجد أنّه أدرك الجاهلية، وأسلم بعد موت النبي ﷺ بسنتين روى عن كبار الصحابة، مثل: أُبي بن كعب، وأنس بن مالك، وثوبان مولى رسول الله ﷺ، وحذيفة بن اليمان، ورافع بن خديج، وعبد الله بن عباس، وأبي برزة الأسلمي، وأبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، وعائشة أم المؤمنين، وغيرهم، وروايته مخرجةٌ في الكتب الستة[٧]، فحُقّ أن تُوصف روايته عن الصحابة، وأنه من كبار التابعين، بخلاف أبي العالية البراء البصري الذي تقدّم، فإنه اتفق معه في سنة الوفاة على الصحيح.

الراوي التاسع: أبو النَّجيب العامري -مولى ابن أبي سرح- بالنون، ويقال بالمثناة المضمومة، يقال: اسمه ظُليم، مقبول من الرابعة، مات بإفريقية سنة ثمان وثمانين من الهجرة، بخ د س[٨].

ذكر ابن حجر أن أبا نجيب العامري تُوفي سنة ثمانٍ وثمانين، وأنه من الطبقة الرابعة، ممن كانت وفاتهم بعد المائة هجري، وإذا ما طبقنا اصطلاحه، فيكون تاريخ وفاته سنة مائة وثمانٍ وثمانين، وهذا خلاف الواقع، فإنّ وفاته كانت سنة ثمانٍ وثمانين، ويؤيّد ذلك ما نقله ابن حجر في

---

(١) الثقات، لابن حبان: (٤/٢٥٨). وقد نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب: (١٥/ ٣٨٧).

(٢) الكاشف، للذهبي: (٢/ ٤٣٨ ت ٦٧٠٤).

(٣) ميزان الاعتدال، للذهبي: (٤/ ٥٤٣).

(٤) تهذيب الكمال، للمزي: (٣٤/ ١٢).

(٥) الطبقات الكبرى، لابن سعد: (٧/ ٢٣٧).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص ٢٥٣ ت ١٩٦٤). ط. عوض الله.

(٧) انظر: تهذيب الكمال، للمزي: (٩/ ٢١٥).

(٨) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ت ٨٤٧٥ ص١٠٢٠). ط عوض الله. أضاف المحققين الآخرين محمد عوامة وأبو الأشبال في الترجمة عبارة: [قبل المائة].

تهذيب التهذيب نقلًا عن عمرو بن سواد: «توفي بأفريقية سنة ثمان وثمانين وكان فقيهًا»[١]، ويتفق مع ما ذكره الذهبي في الكاشف حيث قال: «توفي سنة ثمانٍ وثمانين»[٢]، وروى عن: أبي سعيد الخدري، عبد الله بن عمر بن الخطاب[٣]، روى له البخاري في «الأدب»، وأبو داود، والنسائي.

وإذا ما نظرنا في العصر الذي عاش فيه أبو النَّجيب، نجد أن روايته نزلت، حيثُ إنه روى عن عدد قليل من الصحابة، ولا يعتبر من كبار التابعين، مقارنةً برواة الطبقة الثانية الذي علتْ أسانيدهم، واتسعت روايتهم، على سبيل المثال: شُتَيْر بن شَكَل، العبسي، الكوفي، قال ابن حجر: «من الثانية»[٤]، قال ابن حجر: يُقال أنه أدرك الجاهلية، كما أنه روى عن علي بن أبي طالب، وحفصة زوج النبي ﷺ، وأم حبيبة أم المؤمنين، وروايته أخرجها البخاري في الأدب المفرد والباقون[٥]، فحُقّ أن تُوصف روايته عن الصحابة، وأنه من كبار التابعين، بخلاف أبي نجيب العامري الذي تقدّم.

المطلب الثاني: رواة الطبقة الخامسة ممن لم ينطبق عليهم اصطلاح ابن حجر.

تقدّم في التمهيد أنّ الحافظ ابن حجر ربط تاريخ وفاة الرواة بالطبقات الاثني عشر، وتبيّن عند التطبيق أنّ الرواة الذين وضعهم ابن حجر في الطبقة الخامسة على أربعة أقسام:

١. رواة حدّد طبقتهم، وذكر سنة وفاتهم فلم يُطبّق اصطلاحه عليهم، كحال: « ثابت بن قيس الغفاري مولاهم، أبو الغصن المدني، صدوق يهم، من الخامسة، مات سنة ثمان وستين ومائة، وهو ابن مائة، ي د س»[٦].

٢. رواة حدد طبقتهم الخامسة، لم يذكر سنة وفاتهم، وهم الأكثر عددًا، كحال: «عبد الرحمن بن وردان الغفاري، أبو بكر المكي، المؤذن، مقبول، من الخامسة د»[٧].

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر: (١٥/ ٦٦١).

(٢) الكاشف، لابن حجر: (٢/ ٤٦٦).

(٣) تهذيب الكمال، للمزي: (٣٤/ ٣٤١). قال ابن حبان: «يروي عَن أبي سعيد الخدري». الثقات: (٥/٥٧٥).
وقد جعله الذهبي الطبقة التاسعة في كتاب تاريخ الإسلام: (٢/ ١٠٣٤).

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ت ٢٧٦٢ ت ٣٤٣). ط. عوض الله.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي: (١٢/ ٣٧٦). وانظر: الثقات، لابن حبان: (٤/ ٣٧٠ ت٣٣٩٧).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص ١٢٥ ت ٨٣٦). ط. عوض الله.

(٧) المصدر السابق: (ص٤٩٥ ت٤٠٦٥).

٣. رواة حدد طبقتهم، وذكر اصطلاحه عليهم، وانطبق عليهم، كحال: «إسماعيل بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي، ثقة، من الخامسة، مات سنة خمس وأربعين، وقد قارب التسعين، ق»(١).

٤. رواة طبّق اصطلاحه عليهم، وذكر طبقتهم، لكنه لم ينطبق عليهم، وعددهم راويين اثنين من الطبقة الخامسة، وذكر ابن حجر أن هؤلاء يُعدّون من الطبقة الصغرى من التابعين، الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم سماعٌ من الصحابة؛ كالأعمش، وذكر أنّ وفاة رواة هذه الطبقة بعد المائة.

الراوي الأول: إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي، يكنى أبا أسماء، الكوفي العابد، ثقة إلا أنه يُرسل ويُدلّس، من الخامسة، مات سنة اثنتين وتسعين، وله أربعون سنة، ع(٢).

ذكر ابن حجر أن إبراهيم التيمي تُوفي سنة اثنتين وتسعين، وأنه من الطبقة الخامسة، ممن كانت وفاتهم بعد المائة هجري، وإذا ما طبقنا اصطلاحه، فيكون تاريخ وفاته سنة مائة واثنتين وتسعين، وهذا خلاف الواقع، فإنّ وفاته كانت سنة اثنتين وتسعين، ويؤيّد ذلك ما قاله ابن حجر في تهذيب التهذيب: «وقال غيره مات سنة اثنتين وتسعين»(٣)، ويتفق مع ما ذكره الذهبي في الكاشف(٤)، روى عن أنس بن مالك، وأبي عائشة الحارث بن سويد، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وعمرو بن ميمون الأودي، وأبيه يزيد بن شريك، وغيرهم، قال أبو داود: «مات ولم يبلغ أربعين سنة»(٥)، وقال الدارقطني: «لم يسمع من حفصة، ولا من عائشة ولا أدرك زمانهما»(٦)، وقال أحمد: «لم يلق أبا ذر»(٧)، وروايته مخرجةٌ في الكتب الستة(٨).

---

(١) المصدر السابق: (ص ٨٥ ت ٤٥٨).

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ت ٢٧١ص ٦٤). ط عوض الله. أضاف المحققين الآخرين محمد عوامة وأبو الأشبال في الترجمة عبارة: [دون المائة].

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر: (١/ ٤٥٩). وقال مغلطاي: «قال الآجري: وسمعت أبا داود يقول: مات ابراهيم والحجاج وسعيد بن جبير في سنة واحدة وهي سنة خمس وتسعين». إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي: (١/ ٣١٠). قلت – ابن حجر- : «وقال الواقدي مات سنة أربعٍ وتسعين». ولعل المرجح هو سنة ثلاث وتسعين.

(٤) الكاشف، للذهبي: (١/ ٢٢٧ ت٢٢٠).

(٥) سؤالات لأبي داود، الآجري: (١/ ١٦٥).

(٦) السنن، الدارقطني: (١/ ٢٥٦).

(٧) انظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي: (١/ ٣١١).

(٨) تهذيب الكمال، للمزي: (٢/ ٢٣٢).

وإذا ما نظرنا في العصر الذي عاش فيه إبراهيم بن يزيد، نجد أن روايته نزلت، حيثُ إنه روى عن عدد قليل من الصحابة، وتكلّم في سماعه من بعض الصحابة، ومات ولم يبلغ الأربعين، ولا يعتبر من كبار التابعين، مقارنةً برواة الطبقة الثانية الذي علتْ أسانيدهم، واتسعت روايتهم، على سبيل المثال: عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني مولى ميمونة، من صغار الثانية، مات سنة أربع وتسعين، وقيل بعد ذلك، ع[١]، روى عن عدّة من كبار الصحابة: أبي بن كعب، وأسامة بن زيد، وجابر بن عبد الله، وزيد بن ثابت، وزيد بن خالد الجهني، وأبي الدرداء، وأبي ذر، وأبي رافع مولى النبي ﷺ، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وغيرهم[٢]، فحُقّ أن تُوصف روايته عن الصحابة، وأنه من كبار التابعين، بخلاف إبراهيم بن يزيد التيمي الذي تقدّم.

الراوي الثاني: إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي الفقيه، ثقة إلا أنه يُرسل كثيرًا، من الخامسة، مات سنة ست وتسعين، وهو ابن خمسين أو نحوها، ع[٣].

ذكر ابن حجر أن إبراهيم النخعي تُوفي سنة ستٍ وتسعين، وأنه من الطبقة الخامسة، ممن كانت وفاتهم بعد المائة هجري، وإذا ما طبقنا اصطلاحه، فيكون تاريخ وفاته سنة مائة وستٍ وتسعين، وهذا خلاف الواقع، فإنّ وفاته كانت سنة ستٍ وتسعين، ويؤيّد ذلك ما نقله ابن حجر في تهذيب التهذيب عن أبي نعيم أنه قال: «مات سنة ستٍ وتسعين»[٤]، وما اعتمده الذهبي في الكاشف[٥]، وقال غيره: مات وهو ابن تسع وأربعين[٦]، وقيل: ابن ثمان وخمسين[٧]، وقال ابن سعد: «وأجمعوا على أنه توفي سنة ست وتسعين في خلافة الوليد بن عبد الملك بالكوفة، وهو

---

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص ٥٦٢ ت ٤٦٣٨). ط. عوض الله.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي: (٢٠/ ١٢٧).

(٣) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ت٢٧٢ ص ٦٤). ط عوض الله. أضاف المحققين الآخرين محمد عوامة وأبو الأشبال في الترجمة عبارة: [دون المائة]. وعلّق محقق التقريب الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف على ترجمة إبراهيم النخعي: «فهذا ممّا خالف فيه المصنف اصطلاحه في أوّل الكتاب»، حيث أنّ الحافظ وصفه في الطبقة الخامسة رغم أنّه مات قبل المائة. تقريب التهذيب بتحقيق عبدالوهاب عبداللطيف: (ص١).

(٤) تهذيب التهذيب، لابن حجر: (١/ ٤٦٠).

(٥) الكاشف، للذهبي: (١/ ٢٢٧ ت ٢٢١). وانظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد: (٦/ ٢٨٤)، والتاريخ الكبير، للبخاري: (١/ ٣٣٤)، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم، بن زبر الربعي: (١/ ٢٣٠)، والتاريخ الصغير، للبخاري: (ص١٠٣).

(٦) الطبقات الكبرى، للبخاري: (٦/ ٢٨٤).

(٧) قاله الأعمش. التاريخ الكبير، للبخاري: (١/ ٣٣٤).

ابن تسع وأربعين سنة لم يستكمل الخمسين»[١]. وروى عن خاله الأسود بن يزيد، وعلقمة بن قيس النخعي، وآخرون، قال العجلي: «لم يُحدث عن أحد من أصحاب النبي ﷺ وقد أدرك منهم جماعة، ورأى عائشة رؤيا»[٢]. وروايته مخرجةٌ في الكتب الستة[٣]. وإذا ما نظرنا في العصر الذي عاش فيه إبراهيم بن يزيد النخعي، نجد أنّه ولد بعد سنة الأربعين، وكان وفاته مبكرةً، ولم يُحدّث عن أحد من الصحابة، مقارنةً برواة الطبقة الثانية الذي علتْ روايتهم، وامتدت أعمارهم، على سبيل المثال: بَجالة بن عَبَدة التميمي العنبري البصري، قال ابن حجر: «من الثانية»[٤]، روى عن: عبد الله بن عباس، وعبد الرحمن بن عوف، وعن عمران بن حصين، وغيرهم من الصحابة، وروايته أخرجها البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي[٥]، فحُقّ أن تُوصف روايته عن الصحابة، وأنه من كبار التابعين، بخلاف إبراهيم بن يزيد النخعي الذي تقدّم.

المطلب الثالث: رواة الطبقة السادسة ممن لم ينطبق عليهم اصطلاح ابن حجر.

وهو راوٍ واحد فقط.

تقدّم في التمهيد أنّ الحافظ ابن حجر ربط تاريخ وفاة الرواة بالطبقات الاثني عشر، وتبيّن عند التطبيق أنّ الرواة الذين وضعهم ابن حجر في الطبقة السادسة على أربعة أقسام:

١. رواة حدّد طبقتهم، وذكر سنة وفاتهم فلم يُطبّق اصطلاحه عليهم، كحال: «رزيق بن حيان الدمشقي، أبو المقدام، ويقال بتقديم الزاي، قيل: اسمه سعيد ابن حيان، ورزيق لقبٌ، صدوق، من السادسة مات سنة خمس ومائة وله ثمانون سنة م»[٦].

٢. رواة حدد طبقتهم السادسة، لم يذكر سنة وفاتهم، وهم الأكثر عددًا، كحال: «عبيد الله بن عبد الله بن الأصم العامري، مقبول، من السادسة، م د س ق»[٧].

---

(١) الطبقات، لابن سعد: (٦ / ٢٨٤)

(٢) الثقات، للعجلي: (١/ ٢٠٩ ت٤٥).

(٣) تهذيب الكمال، للمزي: (٢/ ٢٤٠).

(٤) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ت ٦٤٠ ص١٠٥). ط عوض الله.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي: (٤/ ٨).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص ٢٥١ ت ١٩٤٦). ط عوض الله.

(٧) المصدر السابق: (ص ٥٢٨ ت ٤٣٣٣).

٣. رواة حدد طبقتهم، وذكر اصطلاحه عليهم، وانطبق عليهم، كحال: «عروة بن محمد بن عطية السعدي، عامل عمر بن عبد العزيز على اليمن، مقبول، من السادسة مات بعد العشرين د»[١].

٤. رواة طبّق اصطلاحه عليهم، وذكر طبقتهم، لكنه لم ينطبق عليهم، وعددهم راوٍ واحد فقط من الطبقة السادسة، وذكر ابن حجر أن هؤلاء يُعدّون من الطبقة الصغرى من التابعين، لكن لم يثبت لهم لقاء أحدٍ من الصحابة؛ كابن جُريج، وذكر أنّ وفاة رواة هذه الطبقة بعد المائة.

الراوي الأول: عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس الكِندي، الكوفي، من السادسة، قُتل بعد التسعين. د س[٢].

ذكر ابن حجر أن عبدالرحمن بن قيس تُوفي بعد سنة التسعين الهجري، وأنه من الطبقة الخامسة، ممن كانت وفاتهم بعد المائة هجري، وإذا ما طبقنا اصطلاحه، فيكون تاريخ وفاته بعد سنة مائة وتسعين، وهذا خلاف الواقع، فإنّ وفاته كانت سنة بعد سنة التسعين، ويؤيّد ذلك ما قاله ابن حجر في تهذيب التهذيب[٣]، وسكت الذهبي عن تاريخ وفاته في الكاشف[٤]، وما روى إلا عن أبيه، ولم يرو عنه إلا أبو العُميس، روى له أبو داود، والنسائي[٥].

وإذا ما نظرنا في العصر الذي عاش فيه عبدالرحمن بن قيس، نجد أن روايته نزلت، حيثُ إنه لم يروِ عن أحدٍ من الصحابة، ولا يعتبر من كبار التابعين، مقارنةً برواة الطبقة الثانية الذي علتْ أسانيدهم، واتسعت روايتهم، على سبيل المثال: عمرو بن أوس بن أبي أوس الثقفي الطائفي، قال ابن حجر: «تابعي كبير من الثانية مات بعد التسعين»[٦]، روى عن عدد من الصحابة، مثل: عبد الله بن عمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، وأبي رزين العقيلي، وروايته في الكتب الستة[٧]، ونصّ ابن حجر أنه تابعي كبير فينطبق عليه اصطلاحه في الطبقة الثانية، فحُقّ أن تُوصف روايته عن الصحابة، بخلاف عبدالرحمن بن قيس الكندي الذي تقدّم.

---

(١) المصدر السابق: (ص ٥٥٨ ت ٤٥٩٩).

(٢) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ت٤٠١٢ ص ٤٨٩). ط عوض الله. أضاف المحققين الآخرين محمد عوامة وأبو الأشبال في الترجمة عبارة: [دون المائة].

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر: (١/ ٨١٥).

(٤) الكاشف، للذهبي: (١/ ٦٤١ ت٣٢٩٤).

(٥) تهذيب الكمال، للمزي: (١٧/ ٣٥٩)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر: (١/ ٨١٥).وانظر: السنن، لأبي داود: (ح ٣٥١١).

(٦) تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص ٦٠٦ ت ٥٠٢٦). ط. عوض الله.

(٧) تهذيب الكمال، للمزي: (٢١/ ٥٤٧ ت ٤٣٢٩).

الخاتمة

وفي الختام أحمد الله تعالى الذي يسّر كتابة هذا البحث وإتمامه، وأساله أن ينفع به، ويبارك كل الجهود المبذولة في خدمة السّنة النبويّة، وأذكر أهمّ النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، وأبرزها:

١. ظهرت عبقريّة الاختصار عند ابن حجر في اختصاره كتاب تهذيب الكمال الذي يقع في خمسة وثلاثين مجلدٍ في تهذيب التهذيب، ومن ثمَّ اختصاره الذي في تقريب التهذيب الذي يقع في مجلد واحدٍ، وقد أبدع في سوق الطبقات مبتكرًا طريقة لم يُسبق لها في الطبقات الزمنية، واعتبار الرواية مع المرحلة الزمنية خير شاهدٍ على ذلك.

٢. عند تأملّ الطبقات التي قسمها ابن حجر في كتاب تقريب التهذيب نجد أنه جعل طبقة التابعين من الطبقة الثانية إلى السادسة، واعتمد تصنيف الرواة فيها على المعاصرة وتاريخ الوفاة بالإضافة إلى جانب الرواية من خلال الترتيب الذي وضعه، كما ظهر في مقارنة الرواة المذكورين مع الذين ماتوا في نفس السنة، لكنهم ذُكروا مع رواة الطبقة الثانية الذين جُلّ روايتهم عن الصحابة لكونهم تأخروا في السماع، لأنه إذا تعارض تقسيمه للطبقات حسب الرواية في العلوّ والنزول مع اصطلاحه في تاريخ الوفاة، فإنه يقدّم الرواية ويعتمدها، ويجعل الراوي الذي كانت وفاته قبل المائة في الطبقة الرابعة أو الخامسة أو السادسة إذا نزلت روايته كما تقدّم.

٣. لم أقف في الرواة الاثني عشر من الطبقات الثلاث من لم ينصّ على أنّ وفاتهم كانت قبل المائة، بل نصّ على جميعهم في التهذيب إمّا قولًا له، أو نقلًا عن غيره، على ما يفيد أنهم ماتوا قبل المائة.

٤. لم يحصل الإشكال المذكور في العقود الثمانية الأولى من الطبقة الثانية من الرواة الذين دخلوا في الطبقة الرابعة فما بعدها، إنما حصل في العقدين الأخيرين من المائة الأولى فقط كما تقدّم.

٥. كلمّا قرب الرواة من الطبقة الثانية زاد عدد الذين لم ينطبق عليهم اصطلاح ابن حجر؛ فقد كان عددهم في الطبقة الرابعة تسعة رواة فقط، وفي الطبقة الخامسة راويان، وفي السادسة راوٍ واحدة فقط، بينما لم أجد من لم ينطبق عليهم اصطلاح ابن حجر في الطبقتين السابعة، والثامنة.

٦. كما تقدّم في الرواة المذكورين: فإنّ ابن حجر قد ذكر في تهذيب التهذيب وفاة الرواة المذكورين بعد المائة؛ بما يدلّ أنه لم يكن ناسيًا أو مخطئًا، كما ذكر بعض محققي كتاب تقريب التهذيب، والقول بذلك أولى من تخطئة المؤلف مع إمامته وكثرة تصانيفه رحمه الله.

٧. القصور من الحافظ ابن حجر لا يتجاوز كونه لم ينصّ على هذا القيد في مقدمة الكتاب، بحيث يفيد على اصطلاحه: «ما لم يتعارض تاريخ وفاة الراوي مع روايته»، أو نحوها.

٨. تصرّف بعض محققي كتاب تقريب التقريب بإضافة عبارة: [قبل المائة] في جميع الرواة المذكورين، وقد أظهرت نتائج البحث مخالفتهم للصواب، حيثُ إن ابن حجر لم يكن غافلًا ولا مخطئًا، والتصرّف في نصوص العلماء المثبتة في النسخ الخطيّة لمؤلفاتهم لا يجوز، وينبغي الاكتفاء بالتعليق في الحواشي.

قائمة المراجع

١. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٢. الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة، المكتبة العلمية.

٣. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مصر، مكتبة السنة، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٤. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، بيروت، لبنان، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٩ م.

٥. ابن حجر العسقلاني مصنفاته، ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة، تأليف: شاكر محمود عبدالمنعم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٦. تقريب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، وله عدّة طبعات:

حققها وعلق حواشيها وقدم لها عبد الوهاب عبد اللطيف الأستاذ بكلية الشريعة بالأزهر، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٥م.

تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦ هـ.

تحقيق: طارق عوض الله بن محمد، دار الكوثر، مصر، القاهرة، ط١، ١١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.

٧. تنبيهات على بعض سنوات الوفيات في كتاب الحافظ ابن حجر، تنبيهات على بعض سنوات الوفيات في كتاب الحافظ ابن حجر العسقلاني تقريب التهذيب، تأليف: د. شاكر ذيب فياض، منشور في مجلة الدارة، دارة الملك عبدالعزيز، الرياض.

٨. لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.

٩. تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

١٠. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١١. الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام، تأليف د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ٢٠١٠م.

١٢. علم طبقات المحدثين أهميته وفائدته، تأليف: أسعد سالم تيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤م.

١٣. التكملة لوفيات النقلة، تأليف: المنذري زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي (٦٥٦ هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١ هـ، ١٩٨١م.

١٤. الموافقات، تأليف: إبراهيم بن موسى، الشهير بالشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

١٥. تهذيب التهذيب، تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر جمعية دار البر، دبي، ط١، ٢٠٢١م.

١٦. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

١٧. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

١٨. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٦٨ م.

١٩. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب، النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١م.

٢٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج المزي (ت: ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٢١. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥م.

٢٢. تاريخ خليفة بن خياط، خليفة بن خياط الشيباني البصري (ت: ٢٤٠هـ)، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٣٩٧ هـ.

٢٣. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر، بيروت.

٢٤. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد، الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٥٢م.

٢٥. الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: علي عبد الباسط مزيد، وعلي عبد المقصود رضوان، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٣م.

٢٦. الثقات، محمد بن حبان بن أحمد، البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

٢٧. تاريخ دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، تحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٥م.

٢٨. التاريخ، تاريخ الرسل والملوك، محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، دار التراث، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.

٢٩. الطبقات، خليفة بن خياط أبو عمر العصفري، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م

٣٠. التاريخ الأوسط، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: تيسير بن سعد، دار الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٣١. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.

٣٢. رجال صحيح البخاري، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، أحمد بن محمد، أبو نصر الكلاباذي (ت: ٣٩٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ.

٣٣. رجال صحيح مسلم، أحمد بن علي، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (ت: ٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٣٤. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج الحنفي، أبو عبد الله، (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠١م.

٣٥. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٣٦. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٤ م.

٣٧. تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، أبو سليمان محمد بن عبد الله ابن زبر الربعي (ت: ٣٧٩هـ)، تحقيق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ

٣٨. التاريخ الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود ابراهيم زايد، ويوسف المرعشي، دار المعرفة بيروت، لبنان.